الأمم المتحدة

S/PV.4532

مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٥٣٢

الثلاثاء، ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٤٥

نيويورك

الرئيس:	السيد محبوباني	(سنغافورة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
	أيرلندا	السيد كور
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
	الصين	السيد زانغ ينغفان
	غينيا	السيد فال
	فرنسا	السيد لفيت
	الكاميرون	السيد تشانغونغ أيافور
	كولومبيا	السيد فالديفيسو
	المكسيك	السيدة أغيلار سينسر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	موريشيوس	السيد كونجول
	النرويج	السيد سترومن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وليامسن

جدول الأعمال

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

تقرير بعثة مجلس الأمن إلى منطقة البحيرات الكبرى، ٢٧ نيسان/أبريل – ٧ أيار/مايو ٢٠٠٢ (S/2002/537).

02-38125 (A)

0238125

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

تقرير بعثة مجلس الأمن إلى منطقة البحيرات الكبرى، ٢٧ نيسان/أبريل - ٧ أيار/مايو ٢٠٠٢ (S/2002/537)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي اسبانيا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا ورواندا يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد أرياس (اسبانيا) والسيد إنتيتوروي (بوروندي) والسيد أتوكي (جمهورية الكونغو الديمقراطية) والسيد كومالو (جنوب أفريقيا) والسيد كاسانا (رواندا) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2002/537، التي تتضمن تقرير بعثة مجلس الأمن إلى منطقة البحيرات الكبرى، في الفترة من ٢٧ نيسان/أبريل إلى ٧ أيار/مايو ٢٠٠٢. ومعروض على أعضاء المجلس أيضا نسخ من الإضافة التابعة للتقرير، التي ستصدر بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

أعطي الكلمة للسيد جان - دافيد لفيت، رئيس بعثة مجلس الأمن إلى منطقة البحيرات الكبرى.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): معروض على أعضاء المجلس تقرير بعثة مجلس الأمن الثالثة إلى منطقة البحيرات الكبرى. وأعتقد أن بوسعنا أن نستخدم هذه الجلسة للتفكير مليا في أهمية بعثتنا.

لقد اجتمعنا خلال عشرة أيام بثمانية من رؤساء الدول، وقادة عدة من حركات التمرد - الكونغولية والبوروندية - والعديد من القادة السياسيين وممثلي المجتمع المدني. وقد قمنا بهذه البعثة بطلب من الأطراف نفسها، بروح من الشراكة الحقيقية بين مجلس الأمن والأطراف في اتفاقين أفريقيين - اتفاق لوساكا واتفاق أروشا - لتحقيق السلام في منطقة البحيرات الكبرى، وفي المقام الأول لمستقبل الشعبين المعنيين - شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية وشعب بوروندي.

ولنتذكَّر أن ما بين مليونين وثلاثة ملايين شخص في جمهورية الكونغو الديمقراطية نفسها قد وقعوا ضحايا، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، لحرب منطقة البحيرات الكبرى، ذلك الصراع الذي استمر أكثر من ثلاث سنوات. وكانت هناك أيضا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وحالة كارثة إنسانية ونهب الموارد. وما أدهشنا في الاستماع إلى ممثلي المجتمع المدني في كل مكان هو رسالتهم المتفق عليها بالإجماع فيما يتعلق بكل القوات الأجنبية، والوحدة السياسية والإدارية لجمهورية الكونغو الديمقراطية ولبوروندي والحاجة إلى وقف نهب الموارد الطبيعية، التي يجب أن تكون ملكا لأهل البلدين المعنيين.

وهذه هي بعثتنا الثالثة خلال سنتين. وكانت فرصة لدراسة ما تحقق في تلك الفترة لحل الجوانب المعقدة من هذه الأزمة. ووقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ما زال مستمرا على طول خط فض الاشتباك، على الرغم من أن هناك قتالا في معظم الجزء الشرقي من البلد، حيث يقع ضحايا مدنيون كثيرون.

ثانيا، يجري احترام كامل لخط فض الاشتباك، على الرغم من أنه لا تزال هناك بعض المواقف المعينة التي تحتاج إلى تصحيح هنا وهناك. وهناك حاجة ماسة إلى أن تنفذ الأطراف الالتزامات التي تعهدت بها هي نفسها. وثالثا، اكتمل انسحاب القوات الأجنبية من قبل ناميبيا. وأوغندا وأنغولا منهمكتان تماما في هذه العملية. وبدأت زمبابوي الانسحاب، ولم يتم تأكيد انسحاب من جانب رواندا بواسطة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

رابعا، أحرز الحوار بين الفصائل الكونغولية تقدما ملحوظا في صن سيتي، ويجب الإشادة بالميسر، السير كيتوميلي ماسيري، وبالرئيس ثابو مبيكي، والإشادة قبل الجميع بالمشاركين الكونغوليين أنفسهم، الذين اعتمدوا بالإجماع ٣٧ نصا، تشكل قاعدة ممتازة لفترة انتقالية تمتد عامين أو ثلاثة أعوام حتى إجراء انتخابات ديمقراطية.

ولقد أبرمت الحكومة وحركة تحرير الكونغو اتفاقا بشأن الصيغة السياسية لهذه الفترة الانتقالية. ووقع عليه ٨٠ في المائة من المشاركين في صن سيتي، ولكن لم يوافق عليه التجمع الكونغولي من أجل الحرية، الذي أقام تحالفا مع عدد معين من الأحزاب السياسية.

وهكذا، يمكنكم أن تروا أن هناك تقدما لا يمكن إنكاره. ولكن في الوقت ذاته ما زال أمامنا طريق طويل.

ولهذا كان هدف بعثتنا إحراز تقدم في المجالات الرئيسية لعملية السلام.

توصيتنا الأولى بعد هذه البعثة هي الحاجة الماسة للتقيد الصارم بوقف إطلاق النار. ولا يوجد اليوم ما يبرر خرق وقف إطلاق النار. والذين قد يبادرون بإشعال القتال مرة أخرى يجب أن يعلموا أن مجلس الأمن سيدينهم بالإجماع وبأشد العبارات.

ثانيا، فيما يتعلق بالحوار بين الفصائل الكونغولية، يريد مجلس الأمن اتفاقا شاملا لا يهمش أحدا. ونحن نرى أن المفاوضات التي قمنا بإحيائها بين الأطراف الثلاثة الموقعة على اتفاق لوساكا أثناء الاجتماع في لواندا يجب أن تعقبها اجتماعات أخرى، ويجب عقد تلك الاجتماعات بروح الانفتاح وبدون شروط مسبقة.

ويبدو لنا أنه لا يوجد في الحقيقة سوى القدر القليل مما يحتاج للمناقشة حتى يتم التوصل إلى اتفاق. المسألة هي مسألة إيجاد الصيغة التي ستجعل من الممكن حكم جمهورية الكونغو الديمقراطية وتوجيهها إلى الانتخابات الديمقراطية خلال العامين أو الأعوام الثلاثة المقبلة. غير أن هذا القدر القليل المتبقي شديد الحساسية لأنه يشمل توزيع المناصب. ولهذا السبب نوصي بإجراء الحوار بروح الحذر، مما يجعل من الممكن التقريب بين المواقف. وأكرر، لا بد من فعل ذلك بدون شروط مسبقة وبروح الانفتاح. إنه أمر ممكن، ويتعين على الأطراف أن تحرز تقدما في هذا الاتجاه. وسيتعين على مجلس الأمن أن يشجع أي شيء يمكن أن يساعد الأطراف على اللقاء. وسوف نناقش هذا مرة أخرى في مشاوراتنا في نهاية الأسبوع.

بدون ذلك، نجازف بوضع تصور لتقسيم يمتد فترة غير محددة. وهنا تخطر قبرص بالبال. يجب أن أقول إنه يوجد فرق كبير بين قبرص وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ففي

قبرص لا يريد سكان شطري الجزيرة العيش معا. أما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على العكس تماما، توجد إرادة إجماعية من جانب جميع الكونغوليين من أجل الوحدة، وهو ما استوقف جميع أعضاء مجلس الأمن. ومع ذلك، يوجد خطر تقسيم البلد إلى منطقتين معاديتين. وهذا ما يقلقنا، حيث أننا ملتزمون بالبحث عن السلام والأمن للكونغو ومنطقتها.

وتتعلق رسالتي الثالثة بترع سلاح وتسريح وإعادة إدماج المقاتلين، الجيش الرواندي السابق والانتراهاموي الروانديين. لا بد أن نحرص على أخذ شواغل رواندا الأمنية في الاعتبار الكامل. ولقد لاحظنا بارتياح الالتزام الجاد الذي قطعه الرئيس كابيلا على نفسه أمام مجلس الأمن، وهو التزام تحجب حكومته بموجبه الآن المساعدة عن جماعتي الجيش الرواندي السابق والانتراهاموي ولن تساعدهما في المستقبل. وتم الإعراب عن الرغبة في أن تتحقق بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من هذا الالتزام.

وعلى نحو مماثل، أعرب الرئيس كابيلا لنا عن عزمه تسليم مرتكبي الإبادة الجماعية، الذين ترد أسماؤهم في قائمة محكمة أروشا وقد يكونوا مقيمين على التراب الكونغولي، إلى هذه المحكمة. وأود أن أذكر لأعضاء المجلس أنني تلقيت اتصالا هاتفيا من أداما ديينغ، مقرر المحكمة، الذي تلقى رسالة من وزير خارجية الكونغو، السيد شي أوكيتوندو، يدعوه للعودة إلى كينشاسا من أجل التعاون على أرض الواقع فيما يتعلق بتسليم المدانين بالإبادة الجماعية الذين قد يكونوا على التراب الكونغولي.

وأثناء إقامتنا في كينشاسا دمرنا ١٠٠٠ قطعة سلاح حرقا بالنار. ونريد أن نرى عملية نزع السلاح الطوعي لـ ١٨٠٠ مقاتل رواندي التي بدأت في كامينا تعقبها إعادة طوعية لهم إلى وطنهم في أقرب وقت ممكن.

أخيرا، بعثة منظمة الأمم المتحدة، التي يمثلها هنا السيد نغونغي، الممثل الخاص للأمين العام، عازمة على الشروع في المرحلة الثالثة من عملها بالانتشار في اتجاه الشرق، وهو ما سيجعل من الممكن الاقتراب بدرجة أكبر كثيرا من جماعتي الجيش الرواندي السابق والانتراهاموي بغية نزع سلاحهما على أساس طوعي وإعادة مقاتليهما إلى رواندا.

الجانب الرابع من الحالة هو انسحاب القوات الأجنبية من التراب الكونغولي. لا بد من إتمام هذا الانسحاب بالكامل من خلال تحركات متبادلة عملا بنص اتفاق لوساكا. ولكي نأخذ في الحسبان الشواغل الأمنية للبلدان الثلاثة المجاورة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، أوغندا وبوروندي ورواندا، طرح المجلس فكرة يبدو لنا أنها ستخدم على الأرجح الأطراف أنفسها: فكرة ''ستار'' من القوات. وسوف أكرر شروط هذه الفكرة كما عرضناها على محاورينا. في إطار اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، وبوصفها المرحلة الأخيرة من انسحاب القوات الأجنبية من البلدان المعنية، سوف تشمل وجود قوات من البلد المجاور على التراب الكونغولي، لفترة زمنية محدودة وعلى مساحة محدودة من الأرض، على طول الحدود: على سبيل المثال، ستار من القوات الرواندية على التراب الكونغولي، على طول الحدود مع رواندا. ستتواجد هذه القوات، لمدة محدودة وعلى مساحة محدودة، للعمل مع القوات الكونغولية - ولم لا، ما دامت الأطراف نفسها تطلب ذلك؟ - مع مساهمة بعثة منظمة الأمم المتحدة وربما وحدات أفريقية. وستكون هذه المرحلة الأخيرة قبل الانسحاب الكامل. وسيتم القيام بذلك من أجل خلق روح التعاون والثقة بين البلدان المجاورة المقدر لها أن تعيش جنبا إلى جنب بروح التعاون التي سيتم بناؤها تدريجيا بينها بغية ضمان الأمن للجميع.

ولقد تلقى أولا زعماء جمهورية الكونغو الديمقراطية ذلك الاقتراح بالإيجاب عموما، ولكن أيضا الرؤساء الثلاثة للدول المعنية وهم: الرئيس موسوفيني، والرئيس بويويا، والرئيس كاغامي. ومرة أخرى اسمحوا لي أن أقول إن هذه مجرد فكرة وإن على الأطراف أنفسها أن تعمل الآن من أجلها وأن تناقش ما إذا كانت تريد أن تتابعها.

وختاما لتعليقاتي عن الحالات الثلاث التي ذكرها السفير غرينستوك، اسمحوا لي أن أقول إن شاغلنا يتمثل في أن نرى الجهات الثلاث للمثلث أي – الحكومة في كينشاسا، وتجريد مجموعات المسلحين والانتراهاموي من السلاح، وانسحاب القوات – تتحرك جميعها صوب حل عالمي.

ويمكننا أن نرى بعض التقدم الذي أحرز، وعلينا أن نواصل العمل في ذلك الاتجاه. هذا هو الزخم الذي يتولّد من اقتراحاتنا.

إن هذه الجوانب الثلاثة مترابطة فيما بينها. واسمحوا لي أن أضرب لكم مثالا على ذلك: تقول لنا رواندا إن الأمن يشكل شاغلا لها – وإن الأمن هو شاغلها الوحيد. فإن وجدت حلا، سنسحب جميع قواتنا. رواندا تعتمد حتى الآن استراتيجية تتمثل في التقدم ٦٠٠ كيلومتر داخل الكونغو بغية حل المشكلة بنفسها. ولكن رواندا اعترفت بأن هذه الاستراتيجية غير صالحة، حيث أنها تطلب منا تنفيذ استراتيجية أخرى – تجريد مجموعات المقاتلين والانتراهاموي من السلاح. لذلك نود أن نعرب لرواندا عن اقتناعنا بأنه إذا أمكن تشكيل حكومة وحدة وطنية في كينشاسا، فإن ذلك سيساعد رواندا على حل مشكلتها، لأنه مثلما قلت، الرئيس كابيلا أعرب عن عزمه على منع تقديم أي مساعدة إلى المقاتلين السابقين والانتراهاموي.

ولقد أعرب لنا السيد جان – بيار بيمبا عن عزمه على حل هذه المشكلة نهائيا، وغني عن القول إن زعماء مجموعات غوما لديهم العزم نفسه. لذلك فإن إنشاء حكومة وحدة وطنية انتقالية في كينشاسا هو، من الناحية الموضوعية، وسيلة لمساعدة رواندا على التصدي لمشكلتها الأمنية.

وثانيا، ستتمكن البعثة من العمل بفعالية إذا كانت هناك حكومة في كينشاسا تمثل وحدة الكونغو وتكون عازمة على مساعدة مراقبي ووحدات البعثة على إنجاز مهمة تجريد المقاتلين من سلاحهم. وهكذا نرى أنه هناك رابط بالتأكيد بين إنشاء حكومة وحدة وطنية في كينشاسا وبين تجريد المقاتلين ومجموعات الانتراهاموي من السلاح، وضرورة انسحاب جميع القوات الأجنبية من الكونغو.

إننا نريد أن نستعمل ذلك المثلث لإيجاد ديناميات السلام. وأعتقد أن هذا هو المعنى الصحيح لعملنا، وجوهر ما يريده مجلس الأمن خدمة للسلام في منطقة البحيرات الكبرى.

وأضيف أنه ما زال هناك موضوع واحد شائك بالنسبة للمجلس وهو: مسألة كيسانغاني. لقد ذهبنا إلى هناك، وأظن أنني أستطيع أن أعرب بدقة عن طموحات المجتمع المدني في كيسانغاني. الشعب في كيسانغاني يريد انسحاب جميع القوات الموجودة في المدينة ومحيطها. وهو يريد تجريد المدينة بالكامل من السلاح، ويريد إعادة فتح النهر أمام الملاحة التجارية، مثلما أعلن عنه. لقد وقّعت على الاتفاق حكومة كينشاسا ومجموعة غوما. إن أحدا من الأطراف يجب ألا يكون قادرا على منع إعادة فتح النهر أمام الملاحة التجارية. وعلى البعثة أن تساعد في استئناف الأعمال التجارية، حيث أن ملايين الكونغوليين هم في خطر. ويجب تنفيذ الالتزامات المتعهّد بها: أي تجريد

كيسانغاني على نحو سريع وكامل من السلاح، وإعادة فتح النهر أمام الملاحة التجارية.

ولقد بدأت إعادة دوران عجلة الاقتصاد. فخلال إقامتنا، كان المدير العام لصندوق النقد الدولي موجودا في كينشاسا، وأريد أن أرحب في هذه القاعة بالممثلين عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ومن الأمور الطيبة أن نستمع بعضنا إلى بعض وأن يفهم بعضنا بعضا، كي تتكامل جهودنا. وإعادة دوران عجلة الاقتصاد يجب أن تبيّن لشعوب المنطقة أن التقدم نحو السلام سيحقق لها المكاسب.

إننا قدمنا إلى جميع رؤساء دول المنطقة ورقة غفلا تعرب عن آراء المجلس حيال فكرة ليست جديدة – أي عقد مؤتمر دولي في منطقة البحيرات الكبرى – بغية أن نظهر لهم أننا نتوخى قيام تعاون بين البلدان المتجاورة التي يكمن مستقبلها في العمل معا من أجل السلام والأمن المتبادل والتنمية الاقتصادية المتكاملة.

وبغية متابعة كل ذلك، نقترح إنشاء آلية للمتابعة يجري تحديد عملها. وبما أن المجلس معتاد على زيارة المنطقة مرة كل سنة، وبما أن شركاءنا من اللجنة السياسية في لوساكا يأتون إلينا أيضا مرة في خريف كل سنة، يبدو لنا إذا أنه من الضروري متابعة الموضوع يوميا. لهذا السبب وضعنا التوصية في تقريرنا.

هذه تعليقاتي عن جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفيما يتعلق ببوروندي، أعتقد أنني سأكون موجزا. قابلنا جميع سلطات البلد ولاحظنا أولا إحراز تقدم كبير منذ زيارتنا العام الماضي. لقد بدأت الفترة الانتقالية بالفعل؛ إنها حقيقة. والتقينا جميع المعنيين.

ومع ذلك، فإن عملية السلام في بوروندي ما زالت هشة. هناك ثلاث رسائل: أولا، وقف الأعمال العدائية. المجموعتان المسلحتان اللتان التقيناهما في بريتوريا – قوات الدفاع عن الديمقراطية والقوات الوطنية للتحرير – يجب أن تصغيا إلى رسالتنا. لا شيء يبرر استمرار الأعمال العدائية. يجب وضع حد للقتال. وهناك ضرورة ماسة لأن تجلس هاتان المجموعتان إلى مائدة المفاوضات.

والمتوخى عقد مؤتمر قمة إقليمي في الأسابيع القليلة المقبلة. وينبغي لمجلسنا أن يجري حوارا مكثّفا مع زعماء بوروندي والمنطقة بغية وقف الأعمال العدائية وهو ما نصبو إليه جميعا.

وثانيا، أن تنفيذ الإصلاحات خلال الفترة الانتقالية هذه أمر لا غنى عنه – مع وقف لإطلاق النار أو بدونه – ضمن حدود الحالة العسكرية. فثمة إصلاحات محددة منصوص عليها في اتفاق أروشا. ومجلس الأمن عاقد العزم على أن يرى تنفيذا لجميع الإصلاحات قدر الإمكان على يد سلطات الفترة الانتقالية، كل في مجال اختصاصها، سواء الرئاسة أو الحكومة أو الجمعيتين.

أخيرا، أود أن أقول هذا بحضور ممثلي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي: إن كل محاورينا البورونديين – الزعماء، والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني – أصروا بقوة وبصوت واحد على ضرورة تقديم مساعدة اقتصادية عاجلة. وهم جميعا يريدون الوفاء بالتعهدات التي قطعت في مؤتمري باريس وجنيف دون تأخير. ومجلس الأمن يؤيد هذه الطلبات، لأنه يدرك الصلة بين عوائد السلام ونجاح عملية السلام.

إن السكان في بوروندي، إذا رأوا أن الانتقال الذي تم – والذي قد يكون مثاليا – لا يؤدي إلى وقف لإطلاق النار أو إلى إصلاح، أو إلى تقدم اقتصادي، فعندئذ، سيكون لدينا سبب للتخوف من النتائج الخطيرة لخيبة الأمل، وهي أولى العناصر التي بدأت في الظهور فعلا.

استنتاج أخير وتوصية بشأن بوروندي يتعلقان بلجنة متابعة اتفاق أروشا التي عادت من أروشا إلى بوجامبورا. إن المفارقة في الحالة الحالية هي أنه في العام الماضي كان ممثل الأمين العام - السيد جين أرنود - يقيم بشكل دائم في بوجامبورا. واليوم، عادت اللجنة إلى بوجامبورا، لكن ليس هناك ممثل مقيم في بوجامبورا. ونحن نعرف الأسباب المحددة التي تفسر الحالة الراهنة، لكننا نوصي الأمين العام بإيجاد حل وفقا لأية أنماط قد يرغب في وضعها.

في الختام، لقد أحرز تقدم لا يمكن إنكاره وإن كان بطيئا منذ تعهد المجلس بالتزام تجاه منطقة البحيرات الكبرى. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما هو الحال في بوروندي، يجري إحراز تقدم نحو السلام. لكنه لا يزال هشا. وعملية السلام في البلدين لم تصل بعد إلى النقطة التي لا رجعة فيها. ولذلك، فإن التزام المجتمع الدولي يجب أن يظل مستمرا وقويا. إن دور بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إيجابي في جميع المجالات. وأود أن أنتهز فرصة هذا الاجتماع لأعرب عن التحية للبعثة التي تقوم بعمل كبير في ظروف صعبة. والتزامنا في مجلس الأمن يجب أن يظل ثابتا في شراكة مع كل بلدان المنطقة، سواء كانت موقعة على اتفاق لوساكا أو بلدان المبادرة الإقليمية بشأن بوروندي.

وأود أن أشكر كل أعضاء المجلس، لأني أعتقد أن ما أنجزناه في تلك الأيام العشرة كان عملا جماعيا حقيقيا، وأود أن أعرب عن امتناني لكم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن المجلس، أود أن أعرب عن الامتنان والتقدير لكل أعضاء بعثة مجلس الأمن، التي قادها باقتدار كبير السفير لفيت، للأسلوب الذي اضطلعوا به بمسؤولياتهم الهامة بالنيابة عن المجلس. وأسفي الشخصي الوحيد هو أنني لم أتمكن من الانضمام إلى البعثة، لأنني احتجزتني هنا مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل اسبانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد آرياس (اسبانيا) (تكلم بالاسبانية): إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا وتركيا وقبرص ومالطة وأيسلندا وليختنشتاين تنضم إلى بيان الاتحاد الأوروبي.

الاتحاد الأوروبي يرحب ببعثة مجلس الأمن الثالثة إلى منطقة البحيرات الكبرى التي تمت بين ٢٧ نيسان/أبريل و ٧ أيار/مايو، كدليل على عزم المجلس على الإبقاء على شراكة طويلة الأجل لصالح السلام في منطقة البحيرات الكبرى. ونرجو أن نعرب عن التحية للقيادة التي مارسها السفير جين - ديفيد لفيت باعتباره رئيسا لتلك البعثة.

الاتحاد الأوروبي يرحب بنتائج اجتماعات حوار الأطراف الكونغولية الذي ناقشت خلاله مختلف الوفود مسائل بالغة الحساسية في مناخ هادئ وبناء. ونحن نلاحظ أن التقارير السبعة وثلاثين التي ووفق عليها أرست، دون شك، مستوى الالتزام العالي المعرب عنه في البحث عن المصالحة الوطنية والسلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

والاتحاد الأوروبي يود أيضا أن يعرب عن شكره لعمل فريق الميسر للحوار، ولجهود حكومة جنوب أفريقيا.

ويلاحظ الاتحاد الأوروبي الاتفاق الموقع بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة تحرير الكونغو، الذي أيدته أحزاب سياسية معارضة كثيرة، وممثلون لقطاعات المجتمع المدني. والاتفاق السياسي الذي توصل إليه في الحوار بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة تحرير الكونغو، والذي شاركت فيه غالبية المشاركين، يمكن أن ييسر الانتقال السياسي ويساعد على تعزيز عملية السلام

الإقليمي في جمهورية الكونغو الديمقراطية استنادا إلى اتفاق لوساكا وقرارات مجلس الأمن. والاتحاد الأوروبي يرحب بالرغبة التي أبداها الموقعون لمد نطاق الاتفاق ليشمل كل الأطراف الكونغولية، ويدعوها إلى مواصلة المناقشات بروح من الانفتاح بغرض التوصل إلى اتفاق شامل بشأن المؤسسات الانتقالية.

إننا نؤيد نداء المجلس لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، وحركة تحرير الكونغو بأن تواصل المفاوضات بشأن اتفاق شامل كامل. ونطلب إلى كل الأطراف الكونغولية أن تعمل بمسؤولية، وتبدي رغبة في التوصل إلى حلول وسطى وتلتزم بالإطار الذي أنشأته اتفاقات لوساكا وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

والاتحاد الأوروبي يدعو كل البلدان في المنطقة إلى ممارسة نفوذها على كل الأطراف الكونغولية لكي تحترم وتؤيد الرغبة في تحقيق السلام والديمقراطية والمصالحة المعرب عنها في صن سيتي.

لا يزال الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق بالغ نتيجة المصادمات المستمرة في شمال وشرق البلاد ولعدم الاستقرار المتزايد في كاساي. ويحث كل الأطراف في اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار على الامتناع عن كل العمليات العسكرية أو أعمال الاستفزاز التي يمكن أن تهدد قوة الدفع السياسية التي تولدت عن اجتماع صن سيتي.

وفيما يتعلق بانسحاب القوات الأجنبية، يؤيد الاتحاد الأوروبي الاقتراح الذي قدمته بعثة مجلس الأمن من أجل إقامة ”ستار“ من القوات على طول الحدود الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية،كتدبير مؤقت يرمي إلى ضمان أمن الحدود في المراحل النهائية من انسحاب القوات.

ونحن نذكر بأن الأطراف سيكون عليها أن تضافر جهودها لتهيئة مناخ الثقة والأمن الضروري لتيسير عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج أو إعادة التوطين، وندعوها إلى العمل بشكل وثيق فيما بينها ومع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في هذا الشأن. وشعبة نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج أو إعادة التوطين تقوم بدور حاسم في المرحلة الثالثة من نشر البعثة، ولا بد من إعطائها الوسائل للوفاء بالتزاماتها. والاتحاد الأوروبي يؤيد توصية الأمين العام في تقريره S/2002/169 بأن تزاد القوة العسكرية للبعثة، ونشجع مجلس الأمن في هذا الشأن على إيلاء الاهتمام اللازم لهذه التوصية عندما يناقش تجديد ولاية البعثة.

ونأمل أن تحل قريبا حالة المقاتلين في كامينا، وأن يشكل هذا بداية طيبة لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج أو إعادة التوطين. والاتحاد الأوروبي مستعد لتأييد أية جهود في هذا الشأن. واللجنة الأوروبية تعد مساهمة أولى قدرها ٢٠ مليون يورو للصندوق الاستئماني للبنك الدولي.

والاتحاد الأوروبي يؤيد أيضا موقف مجلس الأمن القوي بشأن تجريد كيسانغاني من السلاح بشكل فوري غير مشروط.

وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والحالة الإنسانية المثيرة للجزع التي تؤثر على جزء كبير من السكان في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن نؤيد توصية البعثة بأن يولي مجلس الأمن اهتماما خاصا لولاية البعثة في ميداني حقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية للسكان الذين هم في أمس الحاجة إليها، مع المراعاة الكاملة لاحتياجات النساء والفتيات. ويؤمل أن يفضي الانتشار التدريجي للموظفين المعنيين بتقديم المساعدة وبحقوق الإنسان

في الجـزء الشـرقي مـن جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة إلى تحسينات في هذه المنطقة.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي أن إنشاء آلية لمتابعة عمليـة السلام، مثلما تقترح البعثـة، مـن شـأنه أن يكـون هامـا في المساعدة على كفالة تنسيق وتماسك الأعمال التي يضطلـع بها المجتمع الدولي.

وفيمـا يتعلـق بالحالـة في بورونـدي، يشـعر الاتحـاد الأوروبي بقلق بالغ إزاء استمرار أعمال العنف وتزايد سوء الحالة الإنسانية، ولا سيما في منطقة بوجمبورا الريفية. ومرة أخرى، يحث جميع الفصائل المتحاربة على احترام السكان المدنيين باسم القانون الإنساني الدولي، ويدعو جميع الأطراف إلى احترام حقوق الإنسان.

ويدين الاتحاد الأوروبي منطق الحرب الذي يبدو أنه مـا زال متبعـا لـدى المجموعـات المسـلحة. ويدعـو الاتحـاد الأوروبي إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية، ويحث جميع الفصائل المسلحة علـى مواصلـة المحادثـات الراهنـة بتصميـم راسـخ علـى اختتامـها بنجـاح. وفي الوقـت نفسـه، يطـالب الاتحاد الأوروبي الحكومة البوروندية باتبـاع سياسـة شـفافة ومتماسـكة تتمثـل في إعـادة دمـج المجموعـات المسـلحة في الجيش البورونـدي. وهـو يشـجع الجهـود المبذولـة مـن أجـل التفاوض على إبرام وقف نهائي ودائم لإطلاق النار – وهـي الجهود التي ما زالت تبذل بتيسير من غابون وجنوب أفريقيا، وبدعـم مـن تنـزانيا. والاتحاد الأوروبي علـى اسـتعداد لدعـم هذه العملية.

ويلاحظ الاتحاد الأوروبي بداية عملية إعادة التوطين الطوعي للاجئين البورونديين في تنـزانيا وفقا للاتفاق الثلاثي المبرم بـين مكتـب مفـوض الأمـم المتحـدة السـامي لشـؤون اللاجئين والحكومتين البوروندية والتنـزانية. وهـو يذكّـر بأنـه وفقا لاتفـاق أروشـا، يجب أن تكـون عـودة اللاجئين طوعية وأن تجري بكرامة وبالسلامة المضمونة لهم، مع مراعاة خاصة لضعف النساء والأطفال. ويحث الاتحاد الأوروبي المجموعات المسلحة على بذل ما يمكنها من أجل كفالة أمن اللاجئين العائدين إلى بورونـدي. ويجب وضع آليات لاستقبالهم قبل عودهم.

ويحـث الاتحـاد الأوروبي أيضـا الحكومـة وجميـع المؤسسات الانتقالية على تعزيز عملية الإصلاح التي بدأت فعلا، عن طريق تنفيذ برنامج الانتقال وفقا للجدول الزمني المعتمد، كي يتسنى كفالة بناء مجتمع بوروندي ينسجم مع مضمون الاتفاق ويشمل جميع البورونديين.

وفي الختام، نتفق مع بعثة مجلس الأمن على الحاجة إلى تنفيذ الإصلاحات التي دعا إليها اتفاق أروشا على يد الحكومة الانتقالية. ويعرب الاتحاد الأوروبي من جانبه عـن رغبته في مواصلة تأييد عملية السلام في بوروندي.

الرئيـس (تكلـم بالانكليزيـة): لاحظـت سـابقا أنـه هناك شيء من الحيرة بين المراقبين عندما أعطيت الكلمة أولا لغير عضو في المجلس. أود أن أبيِّن أنه في مشاوراتنا السابقة، اتفقنا على أنه في سياق عملنا لهذا الصباح، يقـدم السـفير لفيـت تقريـره أولا، ومـن ثم ندعـو غـير أعضـاء المجلـس إلى التكلـم، وبعـد ذلـك نفتـح المجال أمـام أعضـاء المجلـس الذيـن يودون أن يتكلموا للرد أو للإدلاء بتعليقات إضافية.

المتكلـم التـالي علـى قـائمتي ممثـل جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة. أدعـوه إلى شـغل مقعـد علـى طاولـة المجلـس والإدلاء ببيانه.

السيد إيليكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): أولا، يسرني أن أعرب عن ارتياح وفد بـلادي لرؤيتكم، سيدي، تترأسون المجلس في شهر أيار/مايو. وفيما نشيد بمهارات سلفكم، ممثل الاتحاد الروسي، أود أن أعبـِّر عن مدى امتناننا لكم على الموافقة على عقد هذه الجلسة

العلنية للنظر في تقرير بعثة مجلس الأمن إلى منطقة البحيرات الكبرى. وهذه الجلسة، إذ تأتي في وقت هام من الجدول الزمني لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومن ثم من عملية السلام في بلادي، لا شك أنها ستسمح لنا بأن نقيِّم معا الحالة في بلادي، وأن نحلل توقعات السلام التي ليست، بفضل دعم المجلس، متعذرة بعد الآن على سكان بلادي بأسرهم.

كنا نصغي توا للممثل الدائم لفرنسا، السفير جون - دافيد لفيت، الذي عرض بلباقته ووضوحه المعتادين تقرير البعثة التي زارت منطقة البحيرات الكبرى مؤخرا - وهي منطقة ما زالت تحت العذاب لأكثر من عقد من الزمن، ومع ذلك فإن جميع السكان المتضررين لا يصبون سوى إلى السلام ولا يريدون سوى العودة إلى العلاقات التقليدية من الصداقة والأخوة التي اتصفت بها في الماضي العلاقات الطبيعية السلمية. لذلك أود أن أشكر السفير لفيت على بيانه المفيد والموفّق والمفعم بالإرشاد.

ومن النادر في حقيقة الأمر عبر تاريخ مجلس الأمن أن ترسل هذه الهيئة الرئيسية التابعة للأمم المتحدة والمسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين، ثلاث بعثات إلى منطقتنا دون الإقليمية في غضون سنتين. وحكومتي على اقتناع بأن هذه الحقيقة تدلل على شواغل المجلس إزاء توفير الضمان لشعوب منطقة البحيرات الكبرى عموما والكونغو خصوصا، وهي شعوب تعرضت لأعمال عدائية دامت أربع سنوات، بالحق في السلام والتنمية والتمتع بمواردها الطبيعية التي بدونها لن يكون هناك تجديد اقتصادي.

لذلك تشعر حكومتي بالامتنان للمجتمع الدولي الممثل على تنوعه في بعثة مجلس الأمن، على زيارة المنطقة دون الإقليمية مرة أخرى لرصد التقدم المحرز منذ التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والحصول على المعلومات التي نأمل بأن تكون هامة في البحث عن حل دائم ونهائي للأزمة التي تضرب منطقة البحيرات الكبرى بأسرها والتي إن استمرت ستكون حربا عدوانية من شأن بلادي أن تقع ضحية لها.

وترحب جمهورية الكونغو الديمقراطية بتقرير بعثة مجلس الأمن. ونحن نقدر بصفة خاصة حقيقة أنه يأتي متابعة لتقارير سابقة أصدرتها مختلف بعثات المجلس إلى منطقتنا دون الإقليمية. ولدى هذا التقرير ميزة إضافية لأنه يطلع المجتمع الدولي على الجهود والتضحيات الجمّة التي بذلتها حكومتي من أجل استعادة السلام والحياة الطبيعية في بلادي، وتعزيز الإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى استعادة العدالة والكرامة للشعب الكونغولي.

إن بعثة مجلس الأمن تزامنت مع نهاية أنشطة الحوار فيما بين الكونغوليين. ولقد أذن بهذه الإجراءات اتخاذ قرابة ٤٠ قرارا يتعلق بتنظيم فترة الانتقال، فضلا عن التوقيع على الاتفاق السياسي لإدارة الانتقال بالتراضي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو يعرف على نحو أفضل بالاتفاق الإطاري.

وأود في هذا الوقت أن أعرب عن امتنان بلادي للرئيس السير كيتوميلي ماسيري على إدارته الحوار التيسيري الذي أدى إلى الاتفاق فيما بين الكونغوليين. فالإنجازات وجوانب التقدم المحرزة في صن سيتي ستكون بالتأكيد الصخرة التي يقوم عليها تجديد الأمة الكونغولية وولادتها من جديد.

وتود حكومتي أيضا أن تشكر الرئيس تابو مبيكي، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، الذي استضاف الحوار، ليس فحسب على الجهود الثابتة والمتواصلة التي بذلها من أجل تحقيق السلام في بلدي، وإنما بصفة خاصة على مشاركته

الشخصية في البحث عن حل مقبول لدى أغلبية المشاركين فيه.

لقد انحسرت الأضواء عن مدينة صن سيتي وعن الحوار بين الطوائف الكونغولية. وعلينا الآن أن نواصل التقدم نحو تحقيق النجاح الكامل للمراحل المتبقية من تنفيذ اتفاق لوساكا بما يكفل تحقيق أكبر فائدة ممكنة للشعب الكونغولي. وإنني أفكر بشكل خاص في عملية إنشاء مؤسسات جديدة؛ ونشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في مرحلتها الثالثة؛ ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإعادة توطينهم أو إعادتهم إلى الأوطان؛ والانسحاب المنظم لكافة القوات الأجنبية؛ وإعادة فرض السلطة الإدارية للدولة على كل الأراضي الوطنية؛ ونزع سلاح الأشخاص غير العسكريين؛ واتخاذ التدابير لإعادة الأوضاع الأمنية إلى طبيعتها على طول الحدود المعترف بها دوليا.

ولا بد لي أن أؤكد على أن الاتفاق الإطاري، الذي وافق عليه ٨٠ في المائة من المشاركين في الحوار، مفتوح للعناصر والأطراف التي لم تنضم إليه بعد. ولا بد من مواصلة المناقشات بشأن هذه النقطة. وبوسعي أن أؤكد لمجلس الأمن أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لن تألو جهدا لإقناع الأشقاء والشقيقات الذين لم ينضموا بعد إلى الأغلبية أن يبادروا إلى ذلك. وبغية تحقيق ذلك، قدم اللواء جوزيف كابيلا للمجلس كل التأكيدات بأنه سيسعى لإقناع ما تبقى من الكيانات والأطراف بأن تنضم إلى المعسكر الوطني. وقد لاحظ رئيس الجمهورية استعداد الحكومة لمواصلة المناقشات مع الذين لم يوقّعوا بعد على الاتفاق الإطاري. وقد أجريت اتصالات من هذا النوع، على غرار تلك التي جرت في ٢ أيار/مايو في لواندا، أنغولا، إلى جانب الاجتماع المشترك للجنة السياسية ومجلس الأمن.

فضلا عن ذلك، أعرب رئيس الجمهورية عن رغبته القوية في إشراك ذلك الكيان وتلك الأطراف، حتى بصفة مراقبين، في كامل العملية التي بدأ الجزء الأكبر منها بالفعل بغية إنشاء مؤسسات جمهورية جديدة. أخيرا، تحدو جمهورية الكونغو الديمقراطية الثقة بأن مجلس الأمن، بدوره سيواصل المساعدة لجعل الاتفاقية أكثر شمولا، في إطار من الصراحة والتفاهم.

صحيح أن التاريخ سيحكم على قدرتنا في تحقيق مصالحة وطنية. وتحقيقا للمصلحة العليا للأمة الكونغولية، لا بد من تهيئة أسباب النجاح للمصالحة الوطنية، غير أن علينا أن ندرك أيضا أنها تتضارب مع المطالبة بالعدالة، الأمر الذي سيحاسبنا عليه التاريخ حسابا قاسيا.

ثمة مبدأ عزيز على الرئيس جوزيف كابيلا هو احترام المرء لكلمته. وتحت قيادته، أمكن إحراز تقدم كبير في عملية السلام؛ والحوار بين الأطراف الكونغولية؛ وظلت الجبهة العسكرية هادئة، ويجري تقيد تام بوقف إطلاق النار؛ ويراعى كذلك فض الاشتباك وإعادة نشر جميع القوات، باستثناء رواندا التي، على النقيض، تقوم بتعزيز مواقعها وتقاتل الآن ضد البانياموليننغ، الذين تدعي أنها تحميهم.

من الضروري أن يكون بوسع المجلس متابعة الطلب المقدم من اللجنة السياسية في ٢ أيار/مايو بمطالبة كل الأطراف بالامتثال للأحكام ذات الصلة للقرار ١٣٩٩ (٢٠٠٢)، المتخذ بالإجماع، وللإجراءات والمقررات العملية التي اعتمدتها اللجنة السياسية خلال اجتماعها في لوساكا يومي ٢٠ و ٢١ آذار/مارس. ويأمل شعب الكونغو ورئيسه أن يكون عام ٢٠٠٢ عام عودة السلام. وفي هذا الصدد، رحبت الحكومة بالفكرة التي طرحتها بعثة المجلس لإقامة مناطق عازلة، لأن ذلك سيساعد على الانسحاب المنظم

لسائر القوات الأجنبية ويمكننا من إيجاد حل للجانب العسكري للحرب العدوانية.

إن أي ولاية جديدة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يجب أن تستند إلى الحقائق. وبعبارة أخرى، ينبغي للولاية التي ستمدد خلال الأسابيع المقبلة أن تشتمل على جدول زمني لانسحاب القوات الأجنبية، وأن تتضمن وصفا تفصيليا لآلية المراقبة المشتركة والاقتراحات اللازمة لتعزيز موظفي البعثة بشكل كبير كيما يمكنها أن تضطلع بولايتها بشكل فعال. وبالمثل، ومن أجل النجاح في إقرار السلام، التزمت حكومتي بالتنفيذ الكامل لخطة كمبالا وخطط هراري الفرعية فيما يتعلق بفك الاشتباك وإعادة الانتشار. وقد ذهبنا إلى ما هو أبعد من ذلك باستيعاب المقاتلين الروانديين السابقين في كامينا. وقد تطوع نحو ٢٠ منهم بالعودة إلى رواندا وما زلنا ننتظر تصديق السلطات في كيغالي لتمكينهم من العودة إلى بلادهم.

لقد أعلن الرئيس كابيلا، وأنا أؤكد أن حكومتي لم ولن تؤيد أبدا مجموعات مسلحة تسعى إلى زعزعة استقرار بلدالها الأصلية. ويمكن لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تتحقق من ذلك. فحكومتي مصممة بكل قوة على مواصلة العمل لترسيخ عملية السلام في منطقة البحيرات الكبرى. وينبغي النظر إلى استرداد وتدمير الأسلحة التي كانت في حوزة المقاتلين الروانديين السابقين في هذا الإطار، حيث نظم لذلك حفل رمزي في كينشاسا بحضور أعضاء مجلس الأمن. وفي هذا السياق أيضا، وجهت حكومتي الدعوة إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لإنشاء وجود لها في جمهورية الكونغو الديمقراطية بغية تيسير تحرياتها وإزالة أي ذريعة للاحتلال الدائم لجزء من ترابنا الوطني.

أما فيما يتعلق بالروانديين المسلحين بشكل خاص، أيا كانوا، فنرى أننا لا بد أن نتأكد من أنهم سيغادرون جميعا الأراضي الكونغولية ويعودون إلى بلدهم. وجمهورية الكونغو الديمقراطية ترغب في العيش في سلام وفي ظل علاقات طيبة مع جيرانها التسعة ولن تقبل بكون ثلاثة منهم يريدون خلاف ذلك. وإن انتعاش العلاقات مع شقيقتنا جمهورية بوروندي يثبت أن هذا أمر ممكن.

لن أتطرق إلى المسألة الشائكة المتمثلة في تجريد كيسانغاني من السلاح. فقد قيل وكتب عنها الكثير. وإذا أُريد لمجلس الأمن أن يسترد مصداقيته بشأن هذه المسألة، فلا بد له من أن يعمل وبسرعة. فجمهورية الكونغو الديمقراطية برمتها تراقب المجلس وتنتظر منه أن يتخذ قرارات شجاعة. غير أن كيسانغاني تظل مرآة، أو بالأحرى انعكاسا لليأس والمعاناة الشديدة التي يكابدها شعب بأكمله يقف على شفا الموت. فالأزمة الإنسانية والاجتماعية في بلدي قد اتخذت أبعادا تثير القلق وتؤثر بشكل خاص بالقطاعات المستضعفة من السكان، وخاصة النساء والأطفال. ومن مآثر أعضاء بعثة المجلس أنهم لاحظوا هذه الكارثة الإنسانية وأدركوا المشكلة الأعم المتمثلة في الحاجة الملحة لتقديم المساعدة الاقتصادية وفي مجال التعمير في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن زيارة مجلس الأمن كانت مؤشرا، وقد أمكن لأعضاء البعثة أن يلمسوا بأنفسهم رغبة الشعب الكونغولي في حياة أفضل. وبفضل هذه البعثة، أمكن استئناف الملاحة النهرية على ضفتي نهر الكونغو بطول الطريق إلى كيسانغاني، حيث التقت البعثة بقافلة إنسانية. ومنذ ذلك الحين، استؤنفت الرحلات الجوية، وإن كان ذلك يتم ببطء، عبر ٧٠ في المائة من الأراضي الوطنية.

وبينما تتمثل التحديات المباشرة التي تنتظرنا في إعادة توحيد البلد، وتوطيد السلام والاستقرار وتنظيم انتخابات حرة وديمقراطية بغية وضع حد لأزمة الشرعية، فإنه سيصعب تحقيق كل ذلك بدون تجديد فعلي للنشاط الاقتصادي واستئناف التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف. ويتعين اليوم أن يعاد بناء جميع الهياكل الأساسية للبلد، وبشكل رئيسي الطرق والسكك الحديدية.

وينبغي أن يولي المجتمع الدولي نفس الاهتمام للتنمية الاقتصادية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان منطقة البحيرات الكبرى. وهذه المسألة حاسمة حقا إذا كنا نأمل أن نكسر إلى الأبد الحلقة التي تربط بين الفقر وانتهاكات السلام والأمن في منطقتنا.

وتشاطر حكومتي المجلس رأيه في أن من شأن عقد مؤتمر دولي للسلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى تحت رعاية الأمانتين العامتين للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية أن يساعد بلدان المنطقة دون الإقليمية على إعادة التوازن الذي سيخدم مصالح شعوبنا.

قبل أن أختم ملاحظاتي أود أن أعيد صياغة عبارات وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، السيد ليونارد شي أوكيتاندو الذي أكد، لدى تذكيره أعضاء بعثة مجلس الأمن بأن رفاه أو معاناة الكونغوليين يعتمدان إلى حد كبير على القرارات التي سيتخذها مجلس الأمن قريبا، بأن بعثة المجلس قد بعثت آمالا جديدة في قلوب الشعب الكونغولي – خاصة فيما بين المتواجدين في الأراضي المحتلة. وتشمل هذه الآمال بوجه خاص، الأمل في رؤية القوات الأجنبية المعتدية تغادر جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الأبد؛ والأمل في رؤية مدينة كيسانغاني تجرد من السلاح أخيرا وتنفيذ المرحلة الثالثة من انتشار بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والأمل في رؤية الشعب الكونغولي يتمتع بحقه في تقرير شؤونه الخاصة بسلام وبشكل مستقل وفي ظل السيادة الكاملة؛ وأمل شعب بأسره في أن يجد بلده مرة أخرى مكانه بين مجتمع الدول لمواجهة تحديات إعادة البناء الوطني والعولمة؛ والأمل في العيش أخيرا بأسلوب يتسم بحسن الجوار مع البلدان من حوله، وفقا لدعوته إلى أن يكون مهد التكامل الأفريقي.

ولي وطيد الأمل بأن تجري متابعة وتنفيذ جميع التوصيات الواردة في تقرير بعثة مجلس الأمن. ومن جانبنا، أستطيع أن أطمئن المجلس بأن جمهورية الكونغو الديمقراطية مستعدة للاضطلاع بدورها، كما نعرب عن اعتقادنا الراسخ بأننا يجب، قبل كل شيء، أن نحترم التطلعات العميقة للشعب الكونغولي بأسره إلى السلام والاستقرار والمصالحة الوطنية.

ولا يسعني أن أختم كلامي دون أن أعرب عن شكر حكومتي للأمين العام كوفي عنان ولممثله الخاص في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد آموس نامانغا نغونغي، الذي يسعدني أن أراه هنا اليوم – لما قاما به من دعم فعال لعملية السلام في بلدي. ولا أنسى جميع موظفي بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجميع الموظفين الإنسانيين المرتبطين بها لما بذلوه من جهود لا تعرف الكلل لتحقيق السلام والأمن الدائمين في بلدي. لهم جميعا أود أن أعرب عن امتنان حكومتي لإخلاصهم الكامل لقضية السلام وإعادة الكرامة للشعب الكونغولي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل جنوب أفريقيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٠، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٢٩١ (٢٠٠٠)، الذي أقر اتفاق لوساكا الذي وقعت عليه الأطراف الكونغولية كإطار لتحقيق السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أعرب القرار عن دعمه القوي لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، الذي طبقا للقرار ١٢٩١ (٢٠٠٠)،

”يمثل أمتن أساس لإيجاد حل سلمي للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية“. (القرار ١٢٩١ (٢٠٠٠)، الفقرة الخامسة من الديباجة)

ومضى القرار ١٢٩١ (٢٠٠٠) يطلب إلى جميع الأطراف

”الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق وقف إطلاق النار“. (المرجع نفسه، الفقرة ١)

وينص اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار على ما يلي:

”من أجل التوصل إلى إدارة سياسية جديدة وتحقيق المصالحة الوطنية نتيجة للمفاوضات السياسية بين الأطراف الكونغولية، يتفق الأطراف على تنفيذ المبادئ التالية:

(أ) تضم عملية المفاوضات السياسية بين الأطراف الكونغولية، إلى جانب الأطراف الكونغولية، وهي حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحزب التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية وحركة تحرير الكونغو، المعارضة السياسية وممثلي القوى الفاعلة؛

(ب) يتمتع جميع المشتركين في المفاوضات السياسية بين الأطراف الكونغولية بمركز متساو؛

(ج) تكون جميع القرارات التي تتخذ في المفاوضات السياسية بين الأطراف الكونغولية ملزمة لجميع المشتركين“. (S/2002/815، الضميمة الأولى، المرفق ألف، الفقرة ٥-٢)

بيد أن تقرير بعثة مجلس الأمن التي زارت منطقة البحيرات الكبرى في الفترة من ٢٧ نيسان/أبريل إلى ٧ أيار/مايو ٢٠٠٢ ينص على ما يلي:

”وتثق البعثة بأنه، وفقا للآراء التي أعربت عنها الجهات التي قابلتها، فإن حكومة الجمهورية وحركة تحرير الكونغو والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (غوما) ستواصل محادثاتها بهدف التوصل إلى اتفاق شامل جامع بما يتمشى مع اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. ويمكن بعد ذلك أن يقوم المشاركون في الحوار بين الأطراف الكونغولية بالتصديق على هذا الاتفاق في وجود الميسِّر المحايد السير كوتوميلي ماسيري. وفي هذا السياق، توصي البعثة بأن ينظر مجلس الأمن خلال الأيام القليلة القادمة في اتخاذ مبادرات أخرى حول هذه المسألة بالتنسيق مع الجهات الموقعة لاتفاق لوساكا ومع زعماء المنطقة“. (S/2002/537، الفقرة ٢٣)

لذلك، فإن مجلس الأمن سيفهم قلق حكومتي إزاء خروج مجلس الأمن على ما يبدو عن القرار ١٢٩١ (٢٠٠٠) ونية اتفاق لوساكا، الذي سبق أن أقره. ويتمثل قلقنا بأن الفقرة ٢٣ من التقرير المعروض على المجلس قد تقرأ بما يفيد بأن الأطراف المسلحة الثلاثة في الحوار الكونغولي يمكن أن تتوصل إلى اتفاق لوحدها ثم تفرضه على المجموعات غير المسلحة في الكونغو. وهناك خمسة عناصر في الحوار فيما بين الأطراف الكونغولية وهي: حكومة جمهورية

الكونغـو الديمقراطيــة، وحركــة تحريــر الكونغــو والتجمــع الكونغولي من أجل الديمقراطيـة (غومـا)، والمجموعـات غـير المسلحة والمجتمع المدني. وينبغي طبقـا لاتفـاق لوسـاكا، أن تعامل هـذه العناصر الخمسة على قدم المساواة. وهـذه هـي الطريقة التي عوملوا بها أثناء الحوار بين الأطراف الكونغولية.

ولقد تشرفت جنـوب أفريقيـا، كمـا يـدرك مجلـس الأمن، باستضافة الحـوار بـين الأطـراف الكونغوليـة، الـذي تفاوض فيه شعب الكونغو على وضع حد لعقود من الصراع في بلده. وحضر إلى صن سيتي أكثر من ٥٠٠ كونغـولي من سائر ميادين الحياة لبدء عملية إعادة بنـاء بلادهـم. وأكـد المندوبون في الحوار بين الأطراف الكونغولية مرارا وتكرارا أنه، منذ إقصاء الرئيس بـاتريس لومومبـا والحكومة الوحيدة المنتخبـة ديمقراطيـا الـتي عرفتـها الكونغـو، فإنـه لم يسـبق أن عرفت الكونغو نفسها أي مؤسسات رسمية شرعية.

وبالتالي رأوا أن الحوار خطوة بالغة الأهمية في عملية تـؤدي إلى بـروز مؤسسـات الدولـة الشـرعية، الناتجـة عـن الانتخابات الديمقراطية الـتي سيجري تنظيمـها في نهاية فـترة انتقالية قصيرة. وكانوا مصممين على أن يواجهوا، مواجهة نهائيـة، مـا يسـمونه بـ "أزمـة الشـرعية" في بلدهـم وأن يعالجوهـا نهائيـا. وعندمـا رفعـوا المـداولات بعـد ٥٢ يومـا، اعتمدوا ٤٠ قرارا حددت نوع دولة الكونغو المستقلة حقا والموحدة والسلمية والديمقراطية والمزدهرة التي يريـدون هـم وشـعبهم أن يروهـا. وقـد شمـل مضمـون تلـك القـرارات الشـواغل السياسية والقانونيـة، والسـلام والمصالحـة الوطنيـة، والاقتصـاد والتمويـل، والشـؤون الإنسـانية، والشـواغل الاجتماعية والثقافية؛ والدفاع والأمن.

وقـد كـان إنجـازا رائعـا وتاريخيـا بكـل المقـاييس، وخاصة لأنه عبر عن الإرادة المستقلة لمؤتمر ممثل تماما لجميع قـادة شعب جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة. وبقيـت للحـوار مهمـة واحـدة حددهـا اتفـاق لوسـاكا لعـام ١٩٩٩ - وهـي الاتفـاق بشـأن المؤسسـات السياسـية للانتقـال إلى الحكـم الديمقراطي، وهـي المهمـة التالية الملحة والحاسمة الـتي تواجـه القيـادة السياسية والاجتماعية الكونغوليـة الـتي اجتمعـت في صن سيتي.

إن الإطاحـة غير الشـرعية بحكومـة لومومبـا في عـام ١٩٦٠ قـد دمـرت المؤسسـات السياسـية الجديـدة تمامـا في جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة. وانبـنى علـى الحـوار الـتزام تـاريخي بـالبدء في عملية تؤدي إلى ميلاد مؤسسـات سياسـية جديدة ومستقرة تستمد مشروعيتها من إرادة الشعب، مثلما فعلت المؤسسات التي أدت إلى قيام حكومة باتريس لومومبا.

وتـرى حكومـتي، أنـه لينجـح الحـوار الكونغـولي في مهمته، ينبغي أن يسـتمد الـدروس اللازمـة مـن الفـترة المدمـرة الـتي سـادت منـذ الإطاحـة بـالرئيس بـاتريس لومومبـا واغتيالـه وكذلـك مـن الأصدقـاء الحقيقيـين لجمهوريـة الكونغـو الديمقراطية.

يجـب على الشعب الكونغولي أن يقـرر مصـيره دون تدخـل مـن الأوصيـاء الأجـانب. ويجـب علـى الشـعب الكونغـولي أن يـهزم تلـك الفئـات الموجـودة داخـل الطبقـة السياسية التي تضع السلطة والمصالح الشخصية فـوق مصـالح الشعب. ويجب على الكونغوليين الكفـاح ضـد الانقسـامات العرقيـة والإقليميـة مـن أجـل وحـدة بلدهـم. ويجـب علـى الشـعب الكونغـولي أن يصر على قيام عملية شاملة كشـرط لازم لتوحيد البلد والشعب، وللقضاء على الريبة ولبناء الثقـة المتبادلة بين جميع أصحاب المصالح، التي لـن يتـم بدونهـا ميـلاد جمهوريـة الكونغـو الديمقراطية الجديـدة. ويجـب على الشـعب الكونغـولي معارضـة اسـتخدام القـوة كوسـيلة لنيـل السـلطة السياسية وإكسابها الشرعية. ويجـب على الشعب الكونغـولي أن يصـر علـى الوفـاء بجميـع الاتفاقـات، بمـا في ذلـك اتفـاق لوسـاكا، كخطوة أولى حاسمة نحو ترسيخ حكم القانون.

ويود وفدي أن يناشد مجلس الأمن ليساعد شعب الكونغو على رحلته في سبيل الحرية بأن يكرر تأكيد دعمه لاتفاق لوساكا. ويجب على المجلس تأييد واحترام موقف الرئيس السابق كيتوميلي ماسيري كميسِّر محايد اختاره الكونغوليون وأيدته منظمة الوحدة الأفريقية. وتؤمن حكومتي إيمانا قويا بأن المجلس يمكن أن يفعل ذلك بتشجيع ودعم كل عناصر الحوار بين أبناء الكونغو وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وحركة تحرير الكونغو، والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، والمجموعات غير المسلحة والمجتمع المدني — وهم يسعون إلى إعادة بناء بلدهم. ونأمل ألا يبدو المجلس منحازا إلى طرف ما في الكونغو، وخاصة بين الجماعات المسلحة والجماعات غير المسلحة. ونأمل أن يواصل المجلس معاملة جميع الأطراف بالتساوي في سعيها إلى إحلال سلام دائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي هو ممثل رواندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالفرنسية): إن بلدي يهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن في شهر أيار/مايو. ونود أيضا أن نهنئ سلفكم الذي تولى الرئاسة في نيسان/أبريل، الشهر الذي قرر فيه المجلس القيام بزيارة إلى منطقة البحيرات الكبرى.

لقد أعرب بلدي عن تقديره لتلك المبادرة من المجلس، خصوصا لأن هدفها كان البحث عن كل السبل والوسائل التي يمكن بها إعادة السلام إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وإلى منطقة البحيرات الكبرى بأسرها. ويرحب بلدي بحقيقة أن المجلس قد ركز كل اهتمامه على الأسباب الأساسية التي دفعت رواندا إلى التدخل عسكريا في جمهورية الكونغو الديمقراطية بسبب حقها الطبيعي في الدفاع المشروع بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

وقد أعربنا عن شواغل رواندا فيما يتعلق بأمن بلدنا وسكاننا في رسالتنا المؤرخة ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ (S/2002/420) الموجهة إلى مجلس الأمن وأعرب عنها الوفد الرواندي إلى اللجنة السياسية التي اجتمعت في أنغولا خلال زيارة المجلس وخلال استقبال رئيس جمهورية رواندا لأعضاء مجلس الأمن. وحظيت تلك الشواغل باهتمام المجلس، كما ذكر ممثل فرنسا، رئيس بعثة مجلس الأمن، ونحن نرحب بذلك.

وإني أتذكر بوضوح اللحظة الحاسمة عندما قررنا مقاتلة القوات الرواندية السابقة وميليشيات إنتراهاموي بصورة منتظمة وملاحقتها في أماكن ملاذها الكونغولية. وكان ذلك اليوم — وحينها كنت في الحكومة — هو الذي دخلت فيه القوات الرواندية السابقة والميليشيات من أراضي الكونغو وقتلت عددا كبيرا من الأشخاص الأبرياء في رواندا، بما في ذلك امرأة كانت رئيسة بلدية إحدى محافظات مقاطعة كيانوغو، التي تتاخم جمهورية الكونغو الديمقراطية في جنوب غربي رواندا. وأتذكر أيضا ذلك اليوم، خلال الفترة التي كنت أخدم فيها بالحكومة، الذي قررنا فيه التقدم مسافة الخمسمائة كليومتر التي أشار إليها في وقت سابق ممثل فرنسا. وهناك أيضا كان الإجراء قائما على أساس أمن رواندا وشعبها.

ولعل الجميع يتذكرون تصريحي الرئيس كابيلا في كينشاسا والرئيس موغابي في لومباشي، اللذين أعلن فيهما الرئيسان أنهما سيقصفان رواندا بالقنابل. إننا كلنا نتذكر هذين التصريحين، وأخذهما حكومة رواندا بجدية شديدة. واعتقدنا أن تلك التهديدات لا يمكن أن تنفذ إلا باستخدام عدد معين من المطارات في كيسانغاني وكيندو وكاليمي، من

بين أماكن أخرى. ونتيجة لتلك التهديدات بقصف بلدنا بالقنابل باستخدام عدد محدود من المطارات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما أعلن رئيسا الدولتين، أصبحنا مضطرين لمحاولة منع هذا القصف.

و اتفاق لوساكا للسلام لو نفذ بجميع عناصره، لكان من شأنه أن يطمئن رواندا إن لم يعد مخططو ومرتكبو الإبادة الجماعية في رواندا يحظون بالدعم السياسي والعسكري والمادي والمالي الذي يحظون به الآن، وإذا ما جردوا من السلاح وسرحوا وأعيد إدماجهم في الحياة الاجتماعية الاقتصادية في البلد، في حالة الذين لم يقدموا للمساءلة أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في أروشا أو أمام محاكم أخرى.

والحوار بين الأطراف الكونغولية مكون رئيسي، بل مكون حاسم، في تنفيذ اتفاق لوساكا للسلام. وقد أذاعت رواندا والجمهورية الشقيقة أوغندا لتوهما من خلال وزيري خارجيتنا موقف بلدينا المشترك، والمقترحات المحددة التي يمكن أن تؤدي إلى اتفاق سياسي في صن سيتي ومشاركة شاملة لجميع الأطراف في السلطة.

وليس الاتفاق بين الرئيس كابيلا والرئيس بيمبا سوى اتفاق بين هذين الشخصين، تفاوضا بشأنه في غرفة فندق، بعيداً عن الميسّر وخارج نطاق الإطار الرسمي للحوار فيما بين الأطراف الكونغولية. ونرى أن يعود الشريكان في هذا الحوار إلى الانضمام إلى الشركاء الكونغوليين الآخرين برعاية الميسّر ماسيري ويتفاوضا على تشارك شامل في السلطة يكون مقبولاً من الجميع.

وكما قال الممثل الدائم لجنوب أفريقيا، وكان محقاً في ذلك، فإنه يجب اعتبار جميع الشركاء الكونغوليين في الحوار بين الأطراف الكونغولية متساوين. فذلك ما تحتاج إليه جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل مستقبل هذا البلد الجميل والشعب الكونغولي، الذي يعاني منذ عقود طويلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل رواندا على الكلمات الودّية التي وجهها لي.

أعطي الكلمة لممثل بوروندي. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نتيتورويه (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): من دواعي اغتباط وفدي أن يراكم يا سيدي تترأسون أعمال مجلس الأمن. ونهنئكم على ذلك.

وقد استمع وفدي بارتياح حقيقي إلى عرض السفير جان-دافيد لفيت لتقرير بعثة مجلس الأمن. وكان عرضه واضحاً ووافياً. ويلم التقرير ذاته في الواقع بلبّ المشاكل في منطقة البحيرات الكبرى. وهو يشكل موجزاً أميناً للمباحثات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن ومختلف السلطات البوروندية. وفيه توصيات مشجعة لسكان بوروندي، الذين عانوا من الحروب المدمرة طيلة هذه المدة.

وقد انقضت ستة أشهر منذ أقيمت المؤسسات الانتقالية في بوروندي. وقد يكون سجل هذه المؤسسات هزيلاً من حيث الإنجازات، ولكنه إيجابي بوجه عام من حيث إرادة التضافر في العمل والتصميم على إحراز التقدم بالرغم من عدم وجود وقف لإطلاق النار وفي غياب المساعدة الاقتصادية الدولية.

ولا شك أن بعثة مجلس الأمن، التي قضت ٢٤ ساعة في بوجومبورا يومي ٥ و ٦ أيار/مايو ٢٠٠٢، أدركت كما نتبين في التقرير أن عملية السلام لا تزال هشة بسبب استمرار العنف والفقر العنيد الذي نكب به السكان. ولعل الحالة الاقتصادية الكارثية التي يمر بها البلد هي في الواقع أشد الأخطار على عملية السلام مدعاة للأسف.

وأود أن أشير إلى ما يلي. مع أن البورونديين مسؤولون بصفة أساسية عن الحالة في بلدهم، إلا أن للمجتمع الدولي دوراً لا يمكن إغفاله. فقد تم التوقيع على اتفاق السلام بدعم من المجتمع الدولي وضغط منه. وقيل لنا آنذاك إن المساعدة سيفرج عنها على وجه السرعة. ثم مورس مزيد من الضغط على الحكومة إزاء رفض الجماعات المسلحة الانضمام إلى عملية أروشا، وذلك لكي يتسنى إقامة المؤسسات الانتقالية بدون انتظار لوقف إطلاق النار. وها هي تلك المؤسسات اليوم قائمة. ولكنها تفقد مصداقيتها بدرجة متزايدة، شأنها شأن اتفاق السلام ذاته، الأمر الذي لا يأتي بالسلام ولا بالموارد الموعودة.

وربما لا يكون قد أتيح لمجلس الأمن الوقت لسبر عمق الإحباط والشعور بالخيبة لدى السكان وقادتهم، أو الفقر البالغ الذي يعانيه ٦ ملايين من البورونديين فيغرقهم بصفة متزايدة في اليأس. بيد أن لدى هذه المنطقة دون الإقليمية الوسائل للحيلولة دون وقوع عملية السلام رهينة في أيدي الجماعات المسلحة، فهي منطقة فرضت لمدة عامين ونصف حصاراً اقتصادياً على بوروندي لإجبار السلطات على الدخول في مفاوضات مع الجماعات المسلحة. ونعجب لماذا تبدي اليوم هذا الصبر في مواجهة الترعة المتعنتة من قِبل الجماعات المسلحة، بينما يزداد خطر تهاوي عملية السلام تجسداً للعيان.

وتعتزم الحكومة البوروندية مواصلة اتصالاتها الثنائية التي تطورت مؤخراً بشكل إيجابي مع جمهورية الكونغو الديمقراطية وتترانيا، بل وتكثيفها، حتى تتأتى ممارسة الضغط اللازم على الجماعات المسلحة، بهدف التفاوض بشأن وقف إطلاق النار والتوقيع عليه في أقرب وقت ممكن.

وحتى لو فرضت بعض المؤسسات المالية الدولية شروطاً جديدة لا يمكن قبولها من جانب بلد يحتاج في الواقع إلى المساعدة لمجرد الوفاء بتلك الشروط، بلد عليه أن يناضل في وجه تمرد هائل يقتل الأبرياء، فإن حكومة بوروندي مصممة على المضي قدما في تنفيذ أحكام اتفاق السلام حيثما أمكن ذلك. وهي مصممة على البدء في الإصلاحات الإدارية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي قد تسمح بها إمكانياتنا المالية والقيود الأمنية التي نخضع لها.

وستكثف الحكومة اتصالاتها مع بلدان هذه المنطقة دون الإقليمية وجهة التيسير حتى يمكن إجراء مزيد من المباحثات مع الجماعات المسلحة بهدف التوصل على أقل تقدير إلى وقف لأعمال القتال، إن لم يكن إلى إبرام وقف لإطلاق النار، بحلول ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢، أي في تاريخ الاحتفال بالذكرى الأربعين لاستقلال بوروندي. وينبغي اعتباراً من ذلك التاريخ أن يقوم جميع البورونديين المحبين للسلام، وبلدان المنطقة دون الإقليمية التي تعتزم عقد مؤتمر قمة بشأن بوروندي في النصف الثاني من حزيران/يونية، بتنحية من لم ينضموا عندئذ إلى عملية السلام من العمل السياسي وأن يفقدوهم القدرة على إلحاق الأذى. ذلك أن تطبيق اتفاق السلام في نهاية المطاف يعني أيضاً اتخاذ تدابير شديدة ضد الجماعات المسلحة التي ترفض الانضمام إلى الاتفاق والتي تريد لعملية أروشا أن تفشل.

وتنص المادة ٢ من الاتفاق على ما يتعين أن يقوم به المجتمع الدولي وبوروندي لإحباط أعداء عملية السلام. ويعلق أهالي بوروندي وقادتهم آمالهم في الوقت ذاته على المبادرات التي وعد بها مجلس الأمن بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي والجهات المانحة الأخرى، حتى يمكن إنقاذ البلد قبل فوات الأوان. ولن يتسنى هذا إلا إذا وفى جميع الشركاء بالداخل والخارج بالتزاماتهم الآن، وليس غداً.

ويتوقف السلام في بوروندي أيضاً على الحالة في منطقة البحيرات الكبرى، ولا سيما في جمهورية الكونغو

الديمقراطية. وتأمل بوروندي في أن يستمر الحوار فيما بين الأطراف الكونغولية وأن يفتح الباب لمشاركة الجميع قدر الإمكان. وتهتم بوروندي بصفة خاصة بتسريح الجماعات المسلحة ونزع سلاحها، بما فيها المتمردون البورونديون. وتحقيقاً لذلك الغرض، فإن اقتراح إنشاء منطقة عازلة هو حل مثير للاهتمام، وتعرب بوروندي عن استعدادها لتأييده.

بيد أن حكومة بوروندي تريد أيضاً أن تعمل جميع الأطراف بروح إيجابية على استعادة السلام والأمن الحقيقيين إلى بلدتي كيفو الواقعتين على حدود بلاد لها شواغل أمنية خطيرة على طول خط حدودها مع جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وختاماً، اسمحوا لي أن أعرب عن مدى تقدير السلطات البوروندية العظيم لما جرى من تبادل للآراء ولكلمات التشجيع التي قدمتها بعثة مجلس الأمن، وعن عمق تأثر سكان بوروندي الذين طالت معاناتهم بما تجلى من تعبير عن الاهتمام والتضامن في الزيارتين اللتين اضطلع بهما مجلس الأمن في غضون فترة لا تتجاوز اثني عشر شهراً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل بوروندي على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي.

أعطي الكلمة الآن للسفير لفيت ليعقب على بعض التعليقات التي أثيرت.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): لقد استمعنا باهتمام بالغ إلى المحاورين الرئيسيين. وأود أن أشكرهم على ملاحظاتهم، مع إبداء إيضاح ضروري بشأن نقطة واحدة، تتعلق بالفقرة ٢٣ من تقريرنا، وأتجه ببصري إلى صديقي السفير كومالو، حتى لا يكون ثمة سوء فهم لما يتوخاه مجلس الأمن من الحوار فيما بين الأطراف الكونغولية. وأرى أن هذه نقطة بالغة الأهمية. إذ يلتزم مجلس الأمن التزاماً دقيقاً بنص اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. وفيما بيننا، وقد أنفق المجلس قدراً كبيراً من الوقت في محاولة العثور على الصياغة الملائمة للإعراب عما كنا نقصده.

وكلنا نأمل في أن ينتهي الحوار فيما بين الأطراف الكونغولية باحتفال ختامي يلم شمل جميع المشاركين، حتى يتوافر بحضور السير كيتوميلي ماسيري توافق في الآراء، يضم بلا استثناء كل من اضطلعوا بهذا العمل الرائع في صن سيتي.

بيد أننا نمر بمرحلة دقيقة نوعاً ما، نرى فيها خطر تبلور كتلتين متعارضتين غير متساويتين في الحجم ولكن هذه المرحلة يمكن أن تؤدي إلى خطر التقسيم. وقد دفعنا خطر تبلور المواقف المتضاربة إلى القول بأن من المستصوب في المرحلة الراهنة تعزيز إجراء الاتصالات على نحو مباشر ويتسم بالتكتم. وذلك ما فعلناه بحضور جميع وزراء لجنة لوساكا السياسية في لواندا يوم ٢ أيار/مايو، حيث التقت الأطراف الثلاثة الموقعة على اتفاق لوساكا، أي الأطراف المسلحة، قبل اجتماعنا الرسمي. ولم تكن تلك الصيغة غير مسبوقة. والواقع أنه عقد اجتماعان فيما بين الأطراف الثلاثة ذاتها قبل افتتاح اجتماع صن سيتي، بالاتفاق مع السير كيتوميلي ماسيري. وكان هذان الاجتماعان مفيدين من حيث التوفيق بين وجهات النظر. وعقد أحدهما في جنيف بمشاركة متحفظة لممثل للسير كيتوميلي وصديقنا ابراهيما فال. وعقد الاجتماع الثاني في أبوجا باستعمال نفس الصيغة. وأتاح هذان الاجتماعان تحريك الموقف وتهيئة ظروف مواتية لعقد لقاء صن سيتي.

ومن ثم فإن ما نبتغيه، وأرى من الأهمية بمكان أن أوضح ذلك للجميع، يتمثل في المرحلة الراهنة في التشجيع على إجراء حوار يحاط بالكتمان، ومن المهم أن يتم ذلك بدون أية شروط مسبقة، وبروح من الصراحة، من أجل التوفيق بين الآراء والتوصل إلى اتفاق شامل لا يستبعد أحداً. ومن الواضح أن اتفاقاً من هذا القبيل يشمل المجتمع المدني والأحزاب السياسية. وتتمثل المشكلة اليوم في انحياز المجتمع

المدني والأحزاب السياسية إلى جانب من الجوانب، مع أنه يلزمنا أن نجمع بين الجميع من خلال هذه العملية، التي يمكن أن تكون فعالة فيما نظن في المرحلة الراهنة، ولكنها ينبغي أن تتسم بالحذر. هذا هو الإيضاح الذي أردت أن أوجه إليه اهتمام أصدقائنا، ولا سيما سفير جنوب أفريقيا.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود قبل كل شيء أن أعرب عن التأييد الكامل لما شرع السفير لفيت في القيام به من حيث نتائج البعثة ولرده على المداخلات التي سبق أن استمعنا إليها.

وأود أن أطرح نقطة إضافية أرى أنها من الأهمية بمكان. فبمقتضى فهمي لرأي جميع أعضاء بعثة مجلس الأمن، فإننا عدنا مقتنعين بوجود فرصة حقيقية لإحراز تقدم صوب تسوية الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي منطقة البحيرات الكبرى إذا أمكن للحوار فيما بين الأطراف الكونغولية أن ينتهي إلى نهاية تتناسب مع اتفاق لوساكا وأهداف القرار ١٢٩١ (٢٠٠٠) وما تلاه من قرارات. وكان من الواضح لنا تماماً في مناقشاتنا مع رؤساء البلدان التي قمنا بزيارتها أنهم على استعداد للعمل على أساس إجراء حوار ناجح لإنجاز بقية البرنامج المطلوب بموجب لوساكا. ويضع هذا مزيداً من التركيز على ضرورة الانتهاء من الحوار بنجاح حتى يشكل شيئاً يمكن للسيد كيتوميلي ماسيري أن يعلنه كنتيجة ملائمة تفي بشروط الحوار. ومن ثم سيترتب على ذلك سلسلة من ردود الفعل ومزيد من الأنشطة التي تقتضيها متطلبات التنسيق بين أطراف لوساكا، الأمر الذي يمكن أن ينتج عنه حلول السلام في ربوع البلد، ونزع سلاح الجماعات المسلحة، وسحب جميع القوات الأجنبية، وإعادة الاستقرار والأوضاع الاقتصادية الطبيعية إلى هذه المنطقة. وهذه نقطة تحول حاسمة لا يملك مجلس الأمن السماح لنفسه بأن يجانب فيها الصواب. ولذلك فمن المهم جداً أن نضع جميعاً في غضون الأيام والأسابيع المقبلة قدراتنا الجماعية والعديدة على التأثير وراء التوصل إلى إنجاح الحوار. وليست هذه مجرد فرصة من بين فرص عديدة، بل هي فرصة إحراز التقدم في وقت قد خفّت فيه حدة القتال ويشعر فيه سكان الكونغو بأن أمامهم فرصة سانحة لأن يختلف مستقبلهم تماماً عن المستقبل الذي كان عليهم مواجهته على مدى الأعوام الثلاثة الماضية. وهكذا فإننا يجب أن نبحث جميعاً عن طرق عملية لإيجاد نهاية حقيقية للحوار وألا نكتفي بتأييد العبارات البليغة المكتوبة في القرارات. علينا أن نتصرف لكي ندعم التوصل إلى نهاية حقيقية للحوار تطلق تلك الاحتمالات من عقالها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.